

مدى تطبيق عوامل إدارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية الليبية وفق اسهامات

بازل

د/ عبدالفتاح عثمان العربي

قسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة إجدابيا

ملخص البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق عوامل ادارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية الليبية وفق اسهامات لجنة بازل ، من خلال دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي ، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية الليبية في مدينة بنغازي تطبق العوامل الأساسية لإدارة مخاطر السيولة المتمثلة في الإفصاح العام ، وحجم الودائع ، وأدوات القياس المحاسبي ، والإشراف والرقابة ، وأوصت الدراسة بالتأكيد على ضرورة اعتماد اطار عام لإدارة مخاطر السيولة، ، وتحديد مستوى المخاطر المرغوب به ، وتفعيل دور مجالس الإدارة في هذا المجال ، وأوصت أيضاً بإجراء المزيد من الدراسات التي لها علاقة بموضوع مخاطر السيولة.

### **Abstract :**

The current study aims to identify the extent that Libyan commercial banks implement the best-accepted banking practices of managing liquidity risk. This will be pursued through recognizing the factors suggested by Basil Committee concerning managing liquidity risk. The study concluded that Libyan commercial banks within Benghazi city apply the basic factors of managing liquidity risk represented in the general disclosure, size of deposits, Accounting Measurement Instruments, supervision, and control.

The study emphasize the importance of managing liquidity risk through adopting general internal framework to develop a strategy and practice of

such management. It also recommends undertaking further studies on the subject matter.

#### مقدمة :

تعتبر مخاطر السيولة من المواضيع في غاية الأهمية في الفكر المالي بشكل عام ، وأدبيات المصارف التجارية بشكل خاص ، إذ توفر السيولة تعد هدف من الأهداف الأساسية التي تسعى المصارف التجارية إلى تحقيقها والحفاظة عليها ، فقد يتعرض المصرف إلى خسارة عدد من عملائه بسبب عدم توفر السيولة الكافية ، أو عدم التمكن من تلبية طلباتهم في الوقت المناسب ، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته ، مما ينتج عن ذلك الاستخدام غير الصحيح للموارد المالية المتاحة ، مما ينعكس سلباً على مستويات الأرباح المتحققة .

وتزايدت في الآونة الأخيرة أهمية مخاطر السيولة نتيجة التغيرات الاقتصادية ، وتأثيرها على المصارف في معظم دول العالم ، مما استدعى الحاجة إلى ضرورة اعتماد معايير جديدة لإدارة مخاطر السيولة ، وتطبيق أفضل الممارسات الفعالة على صعيد إدارة المخاطر ، وتطوير إجراءات عمل داخلية تتيح لإدارة المصرف رصد أي خلل في إدارة مخاطر السيولة فور حدوثه، من أجل اتخاذ الخطوات المناسبة في أسرع وقت ودون تأخير .

أما على المستوى المحلي ، فتواجه المصارف الليبية تحديات كبيرة حول كيفية إدارة مخاطر السيولة ، والخطوات الواجب اتخاذها لضمان سلامة وملاءمة المصرف من أجل تجاوز الأزمات والخروج منها بشكل يؤهلها إلى تحقيق النمو والأمان لمرحلة ما بعد الأزمة .

#### مشكلة الدراسة :

إن معرفة مخاطر السيولة وكيفية معالجتها وادارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح المصارف وازدهارها وتحقيق أهدافها، إذ قد يؤدي عدم القدرة على إدارة المخاطر إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

فالسيولة باتت مفهوماً لصيقاً بالنشاط المصرفي وملازماً له لدرجة أنها أصبحت تهدد جوهر عمل المصارف وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر أموالها. لذا فقد دأبت المصارف على تحديد هذه المخاطر وتقييمها حتى تتمكن من التحكم فيها ومعالجتها.

وباعتبار أن توفر السيولة في المصارف التجارية أحد الركائز الأساسية للعمل المصرفي حيث يهتم المودعون بأهمية توفر السيولة وقت الحاجة إليها ، ونتيجة للتطورات المتسارعة ، وشدة المنافسة ، وأهمية سوق العمل في المجال المصرفي ، كونه أحد الركائز الأساسية لدعم الاقتصاد المحلي ، دعت الحاجة إلى معرفة مدى اهتمام المصارف التجارية بمشاكل السيولة لعوامل إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل .

عليه فإن الدراسة تبحث في الإجابة عن التساؤل التالي :

**هل تعتمد المصارف التجارية الليبية على اسهامات لجنة بازل في ادارة مخاطر السيولة ؟**

**أهمية الدراسة :**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الظروف الاقتصادية والمالية الحالية التي تتعرض لها المصارف التجارية الليبية ، حيث تمثل المصارف التجارية الليبية جزء من النشاط الاقتصادي الذي يساهم في الناتج المحلي ، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من إثراء المعرفة العلمية والعملية التي تعتمد عليها الدراسات داخل المصارف حول مدى الحفاظ على السيولة الكافية والمناسبة لتلبية احتياجات العملاء .

**هدف الدراسة :**

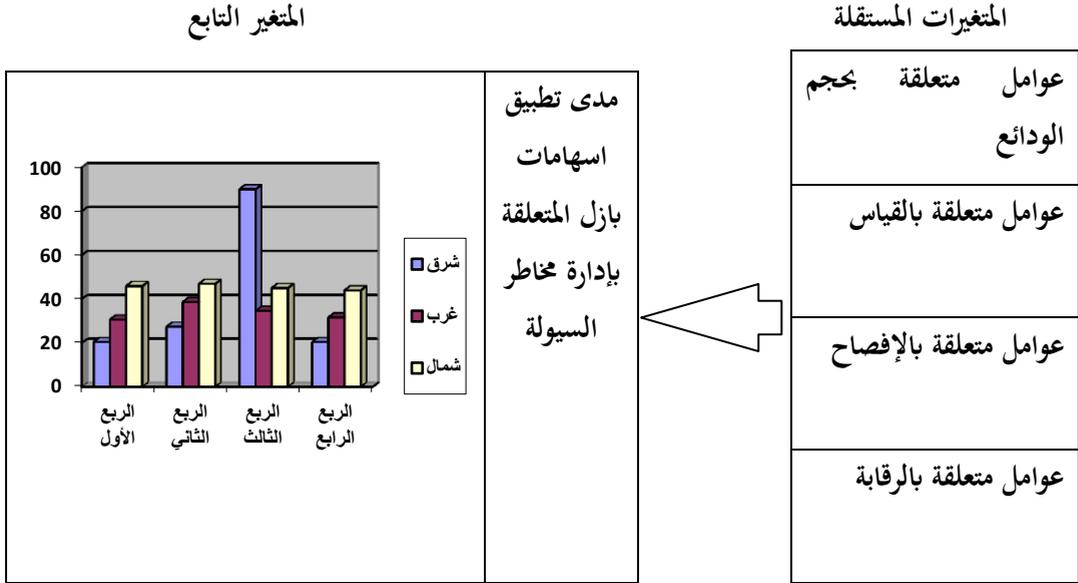
تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي لمعرفة مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لأفضل الممارسات المصرفية المعتمدة في إدارة مخاطر السيولة من خلال التعرف على العوامل المقترحة من لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة ، ومدى تطبيقها في المصارف التجارية الليبية .

**نموذج الدراسة:**

أصدرت لجنة بازل في سنة 2008 نشرة بعنوان "عوامل إدارة مخاطر السيولة الفعالة والإشراف عليها ( Principles for sound Liquidity Risk Management ) and (Supervision).

تضمنت هذه النشرة سبعة عشر عاملاً تمثل العوامل الأساسية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك ويتوجب على المصارف الاسترشاد بهذه العوامل في إدارة مخاطر السيولة (BIS.September,2008) وتم تقسيم هذه العوامل إلى مجموعات وهي:

1) عوامل متعلقة بالحكومة ، 2) عوامل متعلقة بحجم الودائع ، 3) عوامل متعلقة بالقياس ، 4) عوامل متعلقة بالإفصاح العام ، 5) عوامل متعلقة بدور هيئات الرقابة، واقتصرَت الدراسة على حجم الودائع ، والقياس المحاسبي ، والإفصاح ، والرقابة. واستناداً إلى هذه العوامل فقد تم تصميم نموذج الدراسة على النحو التالي:



فرضيات لدراسة :

للإجابة على سؤال الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية :

- . لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع وبين إدارة مخاطر السيولة
- . لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات القياس المحاسبي وبين إدارة مخاطر السيولة.
- . لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية متطلبات الإفصاح العام وبين إدارة مخاطر السيولة.
- . لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات الجهات الرقابية وبين مخاطر السيولة.

منهجية الدراسة :

انطلاقاً من مشكلة الدراسة والهدف منها ، اعتمد الجزء النظري من البحث على ما يعرف بالمنهج الاستقرائي ، حيث تم استقراء البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة ، أما الجزء الميداني من الدراسة اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك من خلال معرفة مدى تطبيق عوامل إدارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية الليبية وفق اسهامات بازل من خلال قائمة استبيان أعدت لهذا الغرض .

#### حدود الدراسة :

اقتصرت هذه الدراسة على تحليل مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لعوامل إدارة مخاطر السيولة ، ولم تتطرق الى أثر هذه العوامل على فاعلية ادارة مخاطر السيولة بالمصارف قيد الدراسة.

#### أولاً : الجزء النظري للدراسة :

1 . الدراسات السابقة :

#### دراسة ( أحمد ، 2003 )

تهدف هذه الدراسة للتطرق للجانب النظري والعملي لمفاهيم السيولة ومخاطرها على العمل المصرفي ، بالإضافة إلى دراسة وتحليل مخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي، مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي بالتطبيق على مصرف الرافدين في جمهورية العراق ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ، عدم تأثير كفاية رأس المال بمخاطر السيولة ، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصرف بصياغة إستراتيجية واضحة للمحافظة على رأس المال عند المستوى المناسب والمطلوب لمواجهة مخاطر السيولة ، بالإضافة إلى دعم أجهزة الرقابة الداخلية ، حيث أن النظام الفعال للرقابة الداخلية ضروري لإدارة مخاطر السيولة بصورة صحيحة .

#### دراسة ( الأعرج ، 2010 ) :

هدفت هذه الدراسة لمساعدة المصارف التجارية العاملة في الأردن في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية في إدارة مخاطر السيولة ، من خلال التعرف على العوامل المصرفية من لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة ، ومدى تطبيقها في المصارف التجارية العاملة في الأردن ، وخلصت الدراسة إلى استنتاجات وتوصيات تلخصت في ضرورة قيام المصارف باعتماد إطار عام لإدارة مخاطر السيولة وتطوير إستراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة ، بالإضافة إلى تطوير أدوات قياس

ومتابعة ومراقبة لإدارة مخاطر السيولة ، والاستمرار بالالتزام بمتطلبات الإفصاح بشكل دوري ، ودعوة للهيئات الرقابية بتطوير أعمالها بما يضمن مواكبة آخر التطورات في بيئة العمل المصرفية.  
دراسة ( إحلاسة ، 2013 ):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة بيان أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية في دولة فلسطين ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

1. تقوم المصارف التجارية باستخدام أدوات قياس للتعرف على نسب السيولة لديها .
2. يوفر الإفصاح العام الشفافية والموضوعية ويعزز الثقة بين المصرف وعملائه .
3. تقوم الإدارة العليا والجهات الرقابية بمتابعة التقارير بشكل دوري .
4. يؤثر حجم وطبيعة الودائع على متطلبات السيولة عند مواجهة السحوبات في تواريخ الاستحقاق .

دراسة (خياطه واخرون، 2013):

هدفت هذه الدراسة الى تحديد دور المعلومات المحاسبية في فاعلية ادارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي السوري، وباعتبار وجود السيولة يمثل العمود الفقري لأى مؤسسة مصرفية كان لا بد من ادارة هذه السيولة بشكل متوازن ، بحيث يقلل من مخاطرها، ايضاً أن المعلومات المحاسبية تساعد كثيراً في تحديد مخاطر السيولة التي قد يتعرض لها المصرف، بالإضافة الى معرفة اسبابها، وإيجاد الحلول لها، واقتصرت الدراسة على اصحاب القرار في فروع المصرف ومساعدتهم وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوي لكل من ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في فاعلية ادارة مخاطر السيولة في المصرف الصناعي السوري، وأوصت بالتأكيد على ضرورة الاهتمام بأعداد التقارير والبيانات في الوقت المناسب وبشكل دوري منتظم.  
دراسة(نجار، 2014):

تهدف هذه الدراسة لمعرفة وتحديد انواع المخاطر المصرفية وأهميتها، بالإضافة الى عرض اسهامات بازل ومؤشرات طرق قياس كل نوع من انواع المخاطر المصرفية، بالإضافة الى تقييم الوضع الحالي من خلال دراسة تطبيقية على المصارف الجزائرية، وتوصلت الى عدة نتائج أهمها: عدم فعالية الانظمة الرقابية الداخلية، ضعف الافصاح ،وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الرقابة المصرفية ،والتأكيد على ضرورة الزام المصارف بمعايير لجنة بازل المتعلقة بكفاية رأس المال، ومبدأ الشفافية.  
دراسة ( الفرجاني والعربي ، 2015 ) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور النسب المالية في ترشيد الائتمان وانعكاساته على تحقيق أهداف المصرف المتمثلة في الربح والنمو والسيولة ، من خلال دراسة ميدانية على متخذي القرار الائتماني في المصارف التجارية الليبية ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن القرار الائتماني الرشيد القائم على التحليل المالي يساهم في تحقيق أهداف المصرف المتمثلة في الربحية والأمان وتوفير السيولة .

**دراسة ( جهاد ، 2015 ) :**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية ، وذلك من خلال دراسة الحالة على بنك البركة الجزائري ، حيث تعتبر مخاطر السيولة أكثر في البنوك الإسلامية من المصارف التقليدية ، مما يجعلها تأخذ الحيطه والحذر ، مستعملة في ذلك أساليب كمية وأخرى نوعية بغية الحفاظ على قدر معين من السيولة لديها ، مع تحقيق أرباح من خلال توظيف الأموال في المشاريع المختلفة ، وهذا ما توصلت إليه نتائج الدراسة ، حيث يعتمد مصرف البركة الجزائري في قياس السيولة لديه على وسائل كمية ، منها نسبة الاحتياطي القانوني ، ونسبة الرصيد النقدي ، وكذلك نسبة السيولة العامة ، إضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في إدارة مخاطر السيولة ، وأوصت الدراسة إلى ضرورة توفير نظام رقابة للتحقق من كفاية السيولة وحسن تنفيذها .

**2 . إدارة مخاطر السيولة :**

**2 . 1 مفهوم السيولة :**

وفقاً لمفهوم السيولة فإنها تعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته ، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما : تلبية طلبات المودعين لسحب الودائع ، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان ( Crose, 1973 نقلاً عن حنفي ، 2002 ) .

وينبغي أن نفرق بين السيولة على مستوى الجهاز المصرفي ككل ، والسيولة على مستوى المصرف ، فالأولى تعني قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت ، أما السيولة على مستوى المصرف فتختلف عما سبق ، فالتحويلات بين المصارف لا تأثير لها على السيولة العامة للجهاز المصرفي ، ولكن هذه التحويلات تؤثر على السيولة للمصرف الذي سحب منه الودائع . ( حنفي ، 2002 : 187 ) .

وتعرف السيولة أيضاً بأنها قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري ، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد وبسرعة وبدون خسارة في القيمة ، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين لسحب ودائعهم ، وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع . ( حنفي وأبو قحف ، 2000 : 78 ) .

## 2.2 أهمية السيولة :

تحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال ، هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف ، أو من خلال الاقتراض منها ، حيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة ، لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة مثل هذه المتطلبات ، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الإيجابيات التالية :

( بوعبدلي وسعيد ، 2014 : 102 ) .

- 1 . الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته .
- 2 . تعزيز ثقة كل من المودعين والمقرضين والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم .
- 3 . يعد مؤشراً إيجابياً للسوق المالية والمحللين والمودعين .
- 4 . تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات .
- 5 . تجنب البيع الجبري لبعض الأصول ، وما قد تجلبه من سلبيات .
- 6 . تجنب اللجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي .

## 2.3 مكونات إدارة السيولة :

يمكن تصنيف السيولة حسب سرعة توفيرها إلى جزئين ( حنفي ، 2002 : 180 ) :

1. السيولة الحاضرة : وهي عبارة عن النقدية لدى المصرف وتحت تصرفه ، وتشمل :

. النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية في الصندوق .

. الودائع لدى المصرف المركزي .

. الودائع لدى المصارف الأخرى .

. الصكوك تحت التحصيل .

2. السيولة شبه النقدية : وهي عبارة عن أصول يمكن تحويلها بسرعة ودون عناء خلال فترة قصيرة

إلى سيولة، أي هي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل، كالأوراق المالية، والأوراق التجارية، وأذونات

الخزانة، وتمتاز هذه الاحتياجات بقصر أجل الاستحقاق، وضعف العائد.

2. 4 المؤشرات المالية في تقييم إدارة السيولة :

من أهم المؤشرات المالية في تقييم إدارة السيولة :

1. السيولة النقدية : وهي تشير إلى العلاقة بين موارد المصرف النقدية ، وصافي الالتزامات المالية وفقاً

للمعادلة التالية :

السيولة النقدية = (نقدية بالصندوق + نقدية لدى المصرف المركزي + ارصدة سائلة

اخرى)/إجمالي الودائع

2. نسبة الاحتياطي القانوني : وهي عبارة عن الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى المصرف

المركزي ، مضافاً إليه الاحتياطي القانوني من النقد وفقاً للمعادلة التالية :

نسبة الاحتياطي القانوني = الارصدة النقدية لدى المصرف المركزي/إجمالي الودائع + الصكوك

مستحقة الدفع + المبالغ المقرضة من المصرف المركزي).

2. 5 مخاطر السيولة :

تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على خفض الالتزامات أو على تمويل الزيادة في

الأصول ، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير السلبي على الربحية ، وخاصة عند صعوبة تحويل الأصول إلى

نقدية بسرعة وبدون خسارة لمواجهة مشكلات الإعسار في الحالات الحرجة ( حنفي ، 2002 ، 173 ) .

وتعرف أيضاً بأنها المخاطر الناشئة عن عدم كفاية سيولة التشغيل العادية، وتقلل من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في موعدها ، وقد يؤدي إلى عجز المصرف عن مواجهة عملية سحب المودعين لأموالهم ، مما يؤثر على ثقتهم فيه والتدافع لسحب المزيد من الأموال؛ وبالتالي تتزايد المشكلة . ( عيد ، 2008 ، نقلاً عن جهاد ، 2015 ) .

## 2. 6 أسباب مخاطر السيولة :

- تعددت الأسباب بشأن مخاطر السيولة كما يلي ( غنام ، 2008 ) :
- . أسباب متعلقة بصعوبة تسييل الأصول المتداولة ، عندما تزداد حالات السحب وبالأخص المبالغ الكبيرة ، مما يدفع المصرف لتسييل بعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية وفاءً لتلك الالتزامات ، مما يؤثر على ربحيته لإجباره على هذا التسييل الفوري .
- . أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق ، حيث عدم مناسبة تواريخ استحقاق الودائع القصيرة الأجل لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل المستحقة للمصرف .
- . أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات الداخلة والخارجة .

## 2. 7 اسهامات لجنة بازل وإدارة مخاطر السيولة :

فيما يلي سوف نتناول مبادئ إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل ( **Bank For**

## 2008 International Settlements ) :

1. يتوجب على كل مصرف اعتماد إطاراً شاملاً لإدارة مخاطر السيولة ، بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي ، بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموعة من الأصول ذات الجودة العالية والسيولة المرتفعة ، وعلى المراقبين اختبار مدى كفاية كل من إطار إدارة مخاطر السيولة ، بالإضافة إلى وضع سيولة المصرف . وعليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المصرف في حالة وجود عجز السيولة أو ضعف في إدارة مخاطرها ، وذلك من أجل حماية المودعين وحماية النظام المصرفي في الدولة من أي تأثيرات سلبية قد تؤثر عليه مستقبلاً .
2. يجب على المصرف أن يحدد بوضوح المخاطر المرغوب بها ، والتي تتناسب مع عمل المصدر ودوره في النظام المالي للدولة.

- 3 . على الإدارة النقدية للمصرف أن تطور إستراتيجية وسياسات وممارسة لإدارة مخاطر السيولة ، مما يتفق مع مستوى المخاطر المرغوب بها في المصرف، وضمان المصرف بمستوى كافٍ من السيولة .
- 4 . على المصرف أن يحسب تكاليف ومنافع السيولة والمخاطر، ويأخذها في الاعتبار في التسعير الداخلي وقياس الأداء ، وعند إدخال منتجات جديدة سواء في النشاطات داخل أو خارج الميزانية .
- 5 . على إدارة المصرف أن توفر إجراءات متينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة ، ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من أصول وخصوم المصرف ، ومن خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة.
- 6 . على المصرف مراقبة ومتابعة تعرضاته لمخاطر السيولة والاحتياجات التمويلية بين المؤسسات أو الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة وبمختلف العملات، آخذاً بعين الاعتبار القيود القانونية التنظيمية والتشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى .
- 7 . على المصرف أن يقوم بإعداد إستراتيجية تمويل توفر تنوع فعال في مصادر الأموال وطول فترات التمويل.
- 8 . على المصرف أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمة .
- 9 . على المصرف إدارة الأصول بفعالية، وعليه أن يميز بين الأصول المقيدة وغير المقيدة، وعليه مراقبة ظروف وقانونية الضمانات وإمكانية التنفيذ عليها .
- 10 . على المصرف تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة ، ولضمان بقاء الانكشافات الحالية ضمن مستوى المخاطر المرغوب به ، وعلى المصرف استخدام نتائج هذه الاختبارات لتعديل إستراتيجيات وسياسات ومواقف السيولة لديه وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.
- 11 . على المصرف اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وإدارة توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات.
- 12 . على المصرف أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من أصول عالية السيولة وغير مقيدة ، تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة الظروف الضاغطة.
- 13 . على المصرف الإفصاح العام وبشكل دوري لذوي المصالح في السوق ليمكنهم من الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة في المصارف.

14 . على هيئات الرقابة المصرفية وبشكل منتظم أن تقوم بتحديد الإطار الكلي لإدارة المخاطر في المصارف وأوضاع السيولة لديها ، لتقرر إن كان يتوفر لدى هذه المصارف مستوى كافٍ من المرونة في ظل السيولة الضاغطة الناتجة عن النظام المالي للدولة.

15 . على هيئات الرقابة أن تقدم بتحديد إطار إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في المصارف دورياً من خلال إجراءات رقابية تعتمد على التقارير الداخلية وتقارير التحوط ومعلومات السوق.

16 . على هيئات الرقابة التدخل والطلب من المصارف اعتماد إجراءات فعالة ومحددة وزمنياً لتحديد نقاط الضعف في عمليات إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة.

17 . على هيئات الرقابة أن تتواصل مع هيئات الرقابة الأخرى والسلطات الرسمية المحلية والخارجية، لتسهيل عمليات الرقابة على مخاطر إدارة السيولة في المصارف.

## 2. 8 عوامل إدارة مخاطر السيولة :

بناءً على مبادئ إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل 2008، وعلى نفس السياق الذي تم إتباعه في الدراسة السابقة ( الاعرج ، 2010 ) ، ودراسة ( احلاسة ، 2013 )، ودراسة ( أحمد ، 2003 )، تم تقسيم عوامل إدارة مخاطر السيولة إلى المجموعات الآتية :

أ-عوامل متعلقة بمحجم الودائع: تعد الودائع الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المصرف في استمراره ونموه وهي من أهم البنود في الميزانية العمومية للمصرف الذي تميزه عن غيره من منشآت الأعمال، كما تتمثل بالأموال التي يقوم الافراد والمؤسسات الاستثمارية بإيداعها لدى المصارف التجارية وتعطي المصارف الحق للمودعين بالسحب عليها .

وتشكل الودائع على مختلف أنواعها ، احد المصادر الهامة التي يحصل عليها المصرف التجاري من غير المساهمين فيه أو المؤسسين ، حيث يقوم الافراد و المشروعات والهيئات بإيداع أموالهم لدى المصرف للمحافظة عليها واستثمارها بشكل أفضل وهي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي موارده وقد تتجاوز الودائع موارد المصرف الذاتية بإضعاف مضاعفة وهي أهم ما يميز المصارف التجارية عن غير من المؤسسات الائتمانية الاخرى ،ويجب على المصرف معرفة درجة أو احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة، ويجب ان يصنف الودائع الى المجموعات الآتية:

1. وداائع مؤكدة السحب

2. وداائع محتملة السحب

## 3. ودائع غير مؤكدة السحب

**ب - عوامل متعلقة بأدوات القياس:** يعتبر القياس احد الانظمة المهمة ، داخل المؤسسة المصرفية، ويقوم القياس على اخضاع المعلومات الاقتصادية للقياس بحيث تكون جميع البيانات المحاسبية قابلة للقياس. حيث يجب على المؤسسة المصرفية ان تقوم بوضع مجموعة من المؤشرات (الكمية-النوعية) للمساعدة في التعرف على مشاكل السيولة، ووضع عدة مقاييس بمثابة الانذار المبكر لتلافي مشكلة السيولة قبل وقوعها. حيث إن تحديد خطر السيولة وقياسه يكون من خلال تحديد درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم، ولن يأتي ذلك إلا من خلال دراسة مفصلة لمختلف بنود ميزانية المصرف ويمكن تلخيص هذه المرحلة في الخطوات التالية:

- تحليل بنود الميزانية حيث يتم تصنيف الاصول حسب درجة سيولتها، والخصوم حسب درجة الاستحقاق.

- بنود خارج الميزانية، المتمثلة في الالتزامات الشريطية مثل الضمانات المالية.

- درجة سيولة الميزانية قوة البنية المالية.

- المؤشرات الإجمالية للتحويل.

- كما يمكن قياس مخاطر السيولة باعتماد تقنية النسب المالية.

**ج-عوامل متعلقة بالإفصاح العام:** يعتبر الإفصاح عن النقدية وغير النقدية لأي مصرف بمثابة امداد مستخدمي القوائم المالية، بأسس قدرة المصرف على توليد النقدية، حيث ينبغي ان تفصح المؤسسة المصرفية على الارصدة الهامة لمبلغ النقدية وما في حكمها، من اجل تفهم مستخدمي القوائم المالية للمركز المالي وسيولة المصرف، ويجب ان يتضمن التقارير المالية على الاقل الإفصاح عما يلي:

- مبلغ تسهيلات الاقتراض غير المسحوبة، والتي قد تكون متاحة للأنشطة التشغيل المستقبلية مع الاشارة الى تلك القيود التي على تلك الاستخدامات.

- يجب أن يقوم المصرف بالإفصاح عن طرق القياس وأثرها على السيولة.

- قيمة التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل لكل القطاعات المتعاملة مع المؤسسة.

**ب-عوامل متعلقة بالرقابة:** الرقابة هي الاشراف والفحص والمراجعة من سلطة اعلى، مخولة بموجب القانون، ويعتبر المصرف المركزي بمثابة المراقب والمشرف على عمل المصرف، وباعتبار توفر السيولة احد

- اهم المتطلبات التي يسعى المصرف المركزي للحفاظ عليها، فنجد هناك بعض المصارف المركزية لبعض الدول بعض النسب التي يجب ان تلتزم بها المصارف فيما يتعلق (حنفى، 1997):
- مقدار اصول المصرف مصنفة حسب درجة سيولتها.
  - مقدار اموال المصرف الخاصة، ومجموع تعهداته تجاه الغير من جهة اخرى.
  - مقدار حجم الودائع، ومقدار حجم التعهدات تحت الطلب، وحجم الاعتمادات الممنوحة من المصرف.

### ثانياً: الجزء الميداني للدراسة :

يتناول هذا الجزء من الدراسة استطلاع وجهات نظر مدراء فروع المصارف التجارية، باعتبارهم هم الأكثر مسؤولية على توفير السيولة بالفرع .

### 1. مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية ، أما عينة الدراسة تتمثل في فروع المصارف التجارية الواقعة في مدينة بنغازي وهي : مصرف الجمهورية ، مصرف الوحدة ، مصرف الصحاري ، المصرف التجاري الوطني ، مصرف التجارة والتنمية ، البالغ عددها ( 57 ) فرعاً ، حيث وقع اختيار مدينة بنغازي نتيجة الظروف الأمنية التي تمر بها البلاد ، بالإضافة لقربها من مكان الباحث لتوفير التكلفة والوقت .

وتم توزيع ( 57 ) استمارة استبيان على المستهدفين من الدراسة وهم مدراء الفروع أو من ينوب عنهم ، باعتبارهم هم المسؤولين عن إدارة السيولة في الفرع ، وتم تجميع ( 51 ) استمارة استبيان صالحة للتحليل بنسبة 89 % ، وهي نسبة جيدة للتحليل .

### 2. وسيلة جمع البيانات :

اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان في جمع البيانات من مجتمع الدراسة ، وقد تم صياغة أسئلة الاستبيان ارتكازاً على عاملين هما : طبيعة الدراسة ، ومراجعة الأدب المحاسبي والمالي فيما يتعلق بإدارة مخاطر السيولة .

### 3. ثبات وصدق أداة الدراسة :

تم التأكد من صدق وثبات اداة القياس ، باستخدام مقياس ألفا كرونباخ ( Chronbach alpha)، وقد بلغت نتيجة الاختبار (0.602)، وهذا يؤكد ثبات الاستبانة بفقراتها المختلفة ، وهذه المؤشر يدل على صدق وثبات اداة الدراسة .

#### 4 . خصائص المشاركين في الدراسة :

##### أ . توزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية :

يبين الجدول رقم ( 1 ) توزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية ، حيث اتضح أن ما نسبته 74.5 % من المشاركين يحملون درجة بكالوريوس ، وأن ما نسبته 19.6% يحملون درجة الماجستير ، أما الباقي فيحملون دبلوم عالي ، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الثقة في الإجابات المتحصل عليها .

#### جدول ( 1 )

##### توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهلات العلمية

| المؤهل      | العدد | النسبة المئوية |
|-------------|-------|----------------|
| الماجستير   | 10    | 19.6 %         |
| البكالوريوس | 38    | 74.5 %         |
| دبلوم علي   | 3     | 5.9 %          |
| الإجمالي    | 51    | 100 %          |

##### ب . توزيع المشاركين في الدراسة حسب تخصصاتهم العلمية :

يبين الجدول رقم ( 2 ) توزيع المشاركين في الدراسة حسب تخصصاتهم العلمية، حيث اتضح أن ما نسبته 54.9 % متخصصين في مجال المحاسبة ، أما نسبة 27.5 % متخصصين في مجال الإدارة ، أما الباقي متخصصين في مجال الاقتصاد . وعليه يمكن القول أن غالبية المشاركين متخصصين في مجال المحاسبة والإدارة مما يعني أنهم مؤهلين جيداً في مجالات لها علاقة بالدراسة ، وهذا يعطي مؤشراً إيجابياً على الإجابات المتحصل عليها .

#### جدول ( 2 )

##### توزيع المشاركين في الدراسة حسب تخصصاتهم العلمية

| التخصص   | العدد | النسبة المئوية |
|----------|-------|----------------|
| محاسبة   | 28    | 54.9 %         |
| إدارة    | 14    | 27.5 %         |
| اقتصاد   | 9     | 17.6 %         |
| الإجمالي | 51    | 100 %          |

ج. توزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة :

يبين الجدول رقم ( 3 ) توزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة ، حيث اتضح أن ما نسبته 72.4 % من المشاركين لديهم خبرة تفوق 10 سنوات ، وما نسبته 21.6 % لديهم خبرة من خمس إلى عشر سنوات ، وهذا المؤشر الجيد يعكس أن أغلب المشاركين في الدراسة يتمتعون بخبرة واسعة ، الأمر الذي يمكنهم من تفهم وطبيعة الموضوع محل الدراسة .

### جدول ( 3 )

توزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة

| سنوات الخبرة      | العدد | النسبة المئوية |
|-------------------|-------|----------------|
| من 5 إلى 10 سنوات | 11    | 21.6 %         |
| أكثر من 10 سنوات  | 40    | 87.4 %         |
| الإجمالي          | 51    | 100 %          |

5 . تحليل البيانات المتعلقة بهدف الدراسة :

أ. متغير حجم وطبيعة الودائع :

يبين الجدول رقم ( 4 ) تحليل البيانات المتعلقة بعامل حجم وطبيعة الودائع ، حيث كان أعلى متوسط حسابي لإجابات المشاركين على هذا المحور هي 4.56 ، بانحراف معياري 0.574 ، وأن أقل متوسط حسابي لإجابات المشاركين هو 4.02 ، بانحراف معياري 0.8364 ، وهذا يعني أن غالبية المشاركين في الدراسة يدركون أن هناك علاقة بين حجم الودائع وإدارة مخاطر إدارة السيولة. أما بخصوص فرضية الدراسة المتعلقة بحجم وطبيعة الودائع ، تبين أن قيمة P-value لجميع الأسئلة هي 0.000 ، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.005 ، وعليه تقبل الفرضية البديلة وترفض

البديلة الصفرية ، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم وطبيعة الودائع وبين إدارة مخاطر السيولة .

#### جدول رقم ( 4 )

يوضح تحليل البيانات المتعلقة بمتغير حجم وطبيعة الودائع

| الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | البيان  |
|-------------------|-----------------|---|
| 0.574             | 4.56            | 1 . يجب أن يتمتع المصرف بسيولة كافية تمكنه من مواجهة التزاماته في موعد استحقاقاتها .                      |
| 0.612             | 4.15            | 2 . تتوقف متطلبات السيولة التي يحتفظ بها المصرف إلى حد كبير على نوع وحجم سلوك الودائع .                   |
| 0.448             | 4.19            | 3 . يجب أن يحافظ المصرف على العلاقات بين ودائع العملاء والمؤسسات من جهة ، وحجم السيولة لديه من جهة أخرى . |
| 0.836             | 4.02            | 4 متابعة سلوك الودائع يعمل على تخفيض مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف عند مواجهة التحديات .            |
|                   |                 | <b>P- value 0.000</b>   |

#### ب . متغير أدوات القياس :

يبين الجدول رقم ( 5 ) تحليل البيانات المتعلقة بمتغير أدوات القياس المحاسبي ، حيث كان أعلى متوسط حسابي لإجابات المشاركين هو 4.24 بانحراف معياري 0.737 ، وأقل متوسط حسابي لإجابات المشاركين هو 3.71 بانحراف معياري 0.729 ، وهو المتعلق بالاعتماد على التحليل والنسب المالية لمعرفة حجم تطورات رأس المال وحجم السيولة، وهذا دليل على أن المشاركين يدركون وجود علاقة بين أدوات ومؤشرات القياس المحاسبي وإدارة مخاطر السيولة .

أما بخصوص فرضية الدراسة المتعلقة بمتغير أدوات ومؤشرات القياس المحاسبي ، تبين أن القيمة الاحتمالية P- value لجميع الأسئلة 0.000 ، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 ، وعليه

نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديل ، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات ومؤشرات القياس وإدارة مخاطر السيولة .

### جدول ( 5 )

يوضح تحليل البيانات المتعلقة بمتغير أدوات القياس

| الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | البيان  |
|-------------------|-----------------|---|
| 0.816             | 3.88            | 1 . تلعب المؤشرات المالية دوراً مهماً في تقييم حجم السيولة .  |
| 0.729             | 3.71            | 2 . يجب على المصرف دراسة وتحليل النسب المالية ، لأن ذلك يساهم بمعرفة تطورات حجم رأس المال العامل ، والسيولة لديها . |
| 0.737             | 4.24            | 3 . تساهم قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ المستقبلي لحركة السيولة وقدرتها على الوفاء بالالتزامات .                 |
| 0.693             | 4.20            | 4 . يجب أن تتوفر أدوات ومؤشرات لقياس الدقة والموضوعية لإدارة مخاطر السيولة .  |
|                   |                 | <b>P- value 0.000</b>   |

### ج . متغير متطلبات الإفصاح :

يبين الجدول رقم ( 6 ) تحليل البيانات المتعلقة بمتغير الإفصاح العام ، حيث كان أعلى متوسط حسابي لإجابات المشاركين هو 4.64 ، بانحراف معياري 0.222 ، وأقل متوسط حسابي لإجابات المشاركين 3.72 ، وانحراف معياري 0.723 ، المتعلق بعدم الإفصاح عن طرق القياس واثرها على السيولة، ورغم ذلك واجابات فأن اجابات المشاركين في الدراسة تؤيد وجود علاقة بين متطلبات الإفصاح وإدارة مخاطر السيولة.

أما بخصوص الفرضية المتعلقة بمتغير الإفصاح العام ، تبين القيمة الاحتمالية P-value لجميع الأسئلة 0.000 ، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل

الفرضية البديلة ، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح العام وإدارة مخاطر السيولة .

### جدول ( 6 )

يوضح تحليل البيانات المتعلقة بمتغير الإفصاح العام

| الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | البيان  |
|-------------------|-----------------|---|
| 0.806             | 3.90            | 1 . يلعب الإفصاح العام دوراً أساسياً في تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن وضع السيولة.         |
| 0.22              | 4.64            | 2 . يجب على المصرف الإفصاح وبشكل دوري ، حيث يساهم ذلك في الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة لديه . |
| 0.723             | 3.72            | 3 . يجب أن يقوم المصرف بالإفصاح عن طريق القياس وأثرها على السيولة .   |
| 0.887             | 3.82            | 4 . يجب أن يقوم المصرف بالإفصاح عن القروض التي يمنحها .   |
|                   |                 | <b>P- value 0.000</b>   |

### د . متغير الرقابة :

يبين الجدول رقم ( 7 ) تحليل البيانات المتعلقة بمتغير الجهات الرقابية ، حيث كان أعلى متوسط حسابي لإجابات المشاركين هو 4.64 بانحراف معياري 0.522 ، وأقل متوسط حسابي لإجابات المشاركين هو 4.05 ، بانحراف معياري 0.925 ، وفي ذلك إشارة على أن المشتركين يرون أن هناك علاقة إشراف ومتابعة الجهات الرقابية ، وإدارة مخاطر السيولة .

أما بخصوص الفرضية المتعلقة بمتغير إشراف ومتابعة الجهات الرقابية ، تبين القيمة الاحتمالية P-value لجميع الأسئلة 0.000 ، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 ، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، بمعنى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجهات الرقابية وإدارة مخاطر السيولة .

## جدول ( 7 )

يوضح تحليل البيانات المتعلقة بمتغير الجهات الرقابية

| الانحراف المعياري     | المتوسط الحسابي | البيان  |
|-----------------------|-----------------|---|
| 0.642                 | 4.45            | 1 . يجب أن تقوم الإدارة العليا بالمصرف بمتابعة التقارير الحركة شكل يومي بالنسبة للسيولة .                       |
| 0.799                 | 4.37            | 2 . يجب أن تتصف الرقابة الداخلية للمصرف بالمهنية والحيادية عند قياس ومتابعة عنصر السيولة .                      |
| 0.925                 | 4.05            | 3 . تساهم الرقابة الداخلية في الكشف المبكر عن مخاطر السيولة لدى المصارف .                                       |
| 0.522                 | 4.64            | 4 . قيام الجهات الرقابية بفرض نسب معينة من السيولة النقدية ومتابعتها بشكل دوري ، يساهم في إدارة مخاطر السيولة . |
| <b>P- value 0.000</b> |                 |   |

## النتائج والتوصيات :

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لآراء افراد العينة يمكن القول أن المشاركين في الدراسة أجمعوا أن المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي تطبق العوامل الأساسية لإدارة مخاطر السيولة المتمثلة في حجم وطبيعة الودائع ، والإفصاح العام ، وأدوات القياس المحاسبي ، والإشراف والرقابة بمستوى جيد وهذا ما يتفق مع كل من دراسة الاعرج 2010 ودراسة احلاسه 2013، ويجب الاشارة الى رغم النتائج المتحصل تبين ان هناك ضعفا نسبياً في الافصاح عن اساليب القياس المستخدمة، واثرها على السيولة، بالإضافة ايضاً تبين ان هناك ضعف في الاعتماد على التحليل المالي والنسب المالية في معرفة تطورات راس المال وحجم السيولة، وعليه يوصي الباحث بالآتي :

1 . التأكيد على أهمية إدارة مخاطر السيولة من خلال اعتماد إطار عام لتطوير إستراتيجية وممارسات لإدارة مخاطر السيولة ، وتحديد مستوى المخاطر المرغوب به ، وتفعيل دور مجالس الإدارة في هذا المجال.

- 2 . حث المصارف الافصاح عن أساليب القياس المستخدمة، بالإضافة الى التأكيد على اهمية الاعتماد على التحليل والنسب المالية لمعرفة تطورات رأس المال وحجم السيولة.
- 3 . على كافة الجهات الإشرافية والرقابية على المصارف تطوير أعمالها ومواكبة آخر التطورات في سوق المصارف العالمية والخاصة بإدارة مخاطر السيولة ، خاصة في ظل الظروف الضاغطة والناجمة عن الأزمات الاقتصادية العالمية .
- 4 . إجراء المزيد من الدراسات التي لها علاقة بموضوع مخاطر السيولة .

## المراجع :

- . أحمد ، نضال رؤوف ( 2013 ) ، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي ، دراسة تطبيقية على مصرف الرافدين ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 36 .
- . الأعرج ، عدنان شاهر ( 2010 ) ، إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 25.
- . الفرجاني ، إبراهيم مسعود والعربي ، عبدالفتاح عثمان ( 2016 ) ، دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية في ترشيد القرار الائتماني وأثره على تحقيق أهداف المصرف ، المؤتمر الدولي الأول للأعمال والاتجاهات الحديثة في العمل ، جامعة عمان العربية ، الأردن.
- . حنفي ، عبدالغفار ( 2002 ) ، إدارة المصارف ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية.
- . بوعبدلي ، أحلام وسعيد ، وحمزة ( 2014 ) ، دعم تيسير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد 2 ، 2014.
- <http://elwahat.univ.ghardaia.d2>
- . جهاد ، بوضيف ( 2015 ) ، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية ) ، دراسة حالة بنك البركة الجزائري ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر.
- . احلاسه، نصر رمضان(2013)، دور المعلومات المحاسبية والمالية في ادارة مخاطر السيولة،دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية.
- . غنام ، بشرى بدير ، ( 2008 ) ، مخاطر السيولة بين الكيانات المصرفية المندمجة وغير المندمجة (دراسة مقارنة ) ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الأزهر ، العدد الثالث .
- . خياطة، مروان وعلى، شيخ،وسليمان مالك (2013)، اثر المعلومات المحاسبية على فاعلية ادارة مخاطر السيولة،دراسة ميدانية على المصرف الصناعي السوري ،مجلة تنمية الرافدين ،العدد 114،35
- [www.iasj.net](http://www.iasj.net)
- . نجار، حياة (2014)،أدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل،دراسة على المصارف التجارية الجزائرية، اطروحة دكتوراه ،جامعة فرحات عباس سطيف1،الجزائر.

. حنفي ، عبدالغفار ، وابوقحف ، عبدالسلام (2004) الادارة الحديثة في البنوك التجارية ، والسياسات المصرفية ، وتحليل القوائم ، دار الجامعة الجديدة للنشر .

.Bank for International settlements . ( 2006 ) , ( the management of liquidity risk in financial groups. Basel committee on banking supervision , Switzerland